# إنتاج وتوظيف الإرهاب في السياسة الدولية

# Production and Employment of Terrorism in International Politics

رحموني فاتح النور * أستاذ محاضر –أ-
جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر
fatahennour.rahmouni@univ-msila.dz

طيري صالح طالب دكتوراه
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر
salah_tairi@yahoo.com

| تاريخ الارسال: 2021/02/17 | تاريخ القبول: 2021/08/17 | تاريخ النشر: 2022/01/25 |
|---|---|---|

**ملخص :**

أصبح توظيف الإرهاب في السياسة الدولية والصراع الدولي سمة بارزة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث أضحت الدول تخوض الحروب بالوكالة عن طريق التنظيمات والجماعات الإرهابية من أجل حماية مصالحا وتنميتها، فضلا عن الإرهاب الذي تمارسه الدول في انحراف عمليات التدخل لحماية مصالحا على أراضي دول أخرى، ومنه فان موضوع هذا البحث يكتسي أهمية بالغة، ومناقشته ستساعدنا في فهم إشكالية إنتاج وتمويل وتوظيف الإرهاب في الصراع الدولي، ومعرفة أسباب الصراع وغياب الأمن الدولي والإقليمي في العديد من المناطق في العالم، والتي تعتبر اليوم مناطق للتوتر وإنتاج مختلف التهديدات الأمنية الأخرى التي تهدد المجتمع الدولي .

**الكلمات المفتاحية :** الإرهاب ؛ إنتاج الإرهاب ؛ توظيف الإرهاب ؛ السياسة الدولية

***المؤلف المرسل :** رحموني فاتح النور

**Abstract:**

The employment of terrorism in international politics and international conflict has become a prominent feature since the end of the Cold War, where countries have gone to proxy wars through terrorist organizations and groups in order to protect their interests and develop them, as well as the terrorism practiced by states in derailing intervention's operations to protect their interests in the territory of the other states, thus the topic of this research has a great

importance, and its discussion will help us to understand the problem of producing, financing and employing terrorism in the international conflict and knowing the causes of conflict in addition to the absence of international and regional security in many regions of the world that are today considered areas of tension and the production of another various dangersthat threaten the security the international community.

**Keywords**: Terrorism ; Production of Terrorism ; Employment of Terrorism ; International Politics .

**مقدمة:**

يعد الإرهاب اليوم من أكبر التهديدات الأمنية التي يواجهها العالم، حيث أصبح موضوع أساسي تقوم عليه السياسات الأمنية للدول وتبنى عليه معظم التحالفات الدولية والإقليمية، فقد فرضت الجماعات الإرهابية منطقها الخاص في بعض المناطق من العالم وصارت تحت سطوتها الكاملة، أمام عجز كامل للدول عن مواجهة قوتها العسكرية والتنظيمية، بحيث صارت تعرف تلك المناطق التي تسيطر عليها، بمناطق التوتر الدائم أو المناطق الغير آمنة، وهذا ما دفع الدول نحو تنسيق سياساتها الأمنية من أجل مواجهته، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور السياسة الأمريكية الجديدة التي فرضت حرب عالمية على الإرهاب، أصبحت مسألة التعاون الدولي والإقليمي في مجال محاربة الإرهاب سمة بارزة من سمات السياسة الدولية، ولكن رغم وجود حرب عالمية معلنة على الإرهاب في كل منطقة من العالم، وتخصيص ميزانيات ضخمة لذلك، لا تزال هذه الظاهرة تشهد انتشارا كبيرا وخطورة أكبر على الأمن الدولي بوتيرة متصاعدة، وهذا ما طرح العديد من الإشكاليات الأساسية المرتبطة بهذه الظاهرة، خاصة مسألة تورط عدد كبير من الدول في إنتاج وتمويله، وكذا توظيفه في إطار الصراع الدولي وحرب المصالح، ومنه فإن الإشكالية الرئيسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- **كيف يتم إنتاج وتوظيف الإرهاب في السياسة الدولية؟ وكيف يتم توظيفه في الصراع الدولي ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

**1-** ما هو مفهوم الإرهاب ؟ وما هي الإشكالات الجوهرية في تحديد الجهات الإرهابية ؟

2- كيف يتم إنتاج وتمويل الإرهاب في السياسة الدولة ؟ ومن هي الجهات المتورطة في ذلك ؟

3- كيف يتم توظيف الإرهاب في السياسة الدولية والصراع الدولي؟

**أهمية البحث**: يكتسي هذا البحث أهمية بالغة، فالإرهاب اليوم يشكل التهديد الأكبر للأمن والاستقرار الدوليين، خاصة في ظل تضارب السياسات الدولية في محاربته وفي توحيد المفاهيم وتحديد طبيعة الفاعل الإرهابي، مما أدى إلى تفاقم وتعقيد هذه الظاهرة وفشل كل سياسات مكافحتها.

**أهداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى تقريب مفهوم الإرهاب إلى القارئ، وتحليل وإبراز أسباب الاختلاف في تعريف الإرهاب دوليا وعدم التوافق في سياسات محاربته، ومحاولة تفسير وفهم دواعي إنتاج وتمويل وتوظيف الإرهاب في السياسة الدولية وربطه بمصالح الدول.

**منهج التحليل**: المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المناسب لهذا البحث، من خلال محاولة تحليل وتفسير وفهم توظيف عامل الإرهاب في السياسة الدولية، بحيث أصبح فاعل أساسي ومحدد للتفاعلات الدولية ميزان القوى.

## أولا: مفهوم الإرهاب

الإرهاب ظاهرة إنسانية واجتماعية شديدة التعقيد، فهي من حيث المفهوم تعرف اختلافا وجدلا كبيرا، فلا يوجد تعريف موحد للإرهاب يحظى بالإجماع أو الاتفاق، بل أن بعض التعريفات تصل إلى حد التناقض، فما تعتبره بعض الدول إرهابا تعتبره دول أخرى مقاومة مشروعة، لذا لا تزال هذه الظاهرة تُواجه بسياسات فوضوية غير متكاملة، وقد تتسبب هذه السياسات في حد ذاتها في تفاقمها بدل القضاء عليها.

### 1-تعريف الإرهاب

مصطلح إرهاب مشتق من "رهب" بمعنى خاف وفزع ورعب، وهو مصدر الفعل "أرهب" فأرهبه بمعنى خوفه، وفي المعاجم العربية القديمة عرف الفعل رهب يرهب رهبة ورهبانا، أي خاف، قال تعالى: "واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم" (الأعراف 116) أي: استدعوا رهبتهم وأفزعوهم – ورهبه أي أخافه وأفزعه.[1] والإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، وقد خلت قواميس العربية من كلمة الإرهاب والإرهابي لأن هذه الألفاظ حديثة الظهور والاستعمال ولم تكن موجودة

ومستعملة في القديم، وقد استعملها بعض الملوك الأقوياء لتصفية وتخويف كل من يتمرد عن حكمهم، وأيضا استعملت لوصف الأعمال الإجرامية التي يقوم بها بعض الأفراد أو التنظيمات لتحقيق أهداف إجرامية.[2] معظم القواميس والمعاجم الحديثة جاء بها لفظ "الإرهاب" بمعنى وسيلة لنشر الذعر والتخويف، ويقابل هذه الكلمة في اللغة الفرنسية كلمة "terrorisme" وهي ذات صلة اشتقاقية من الكلمة اللاتينية "terror-terreur" ويقابلها بالغة الأنجليزية كلمة "terrorism" وهي تعني: أرعب أو أرهب أو أفزع ، وكلمة "terror" تعني من يبث الرعب والفزع في الناس، وأصل هذه الكلمة حسب الأستاذان " bailly و breal " في الفرنسية هو الفعل "tras أو tres" الذي يعني "رجف" وهو يعني نفس المعنى اللاتيني "الرجفان" أي الرعب، وبناءً على ذلك فان الإرهاب يعني نظاما من الرعب "système de terreur" في أول قاموس للأكاديمية الفرنسية، ويتضمن المصطلح عنصرين الأول: نفساني ويعني الخوف أو الذعر " vant-epou" والفزع الشديد "crainte-grande" وكذلك الاضطراب العنيف للنفس "agitation violente de lame" الناجم عن تصور ذهني معين لشر أو خطر محدق، والثاني: مادي وهو يصف طريقة أو أسلوب يتعامل مع المظاهر الخارجية للجسم "corporel".[3] ومنه فهناك معاني متقاربة تعبر عن الفعل الإرهابي في اللغة، وهي تعبر في النهاية عن العمل الذي يسبب الخوف والفزع والترهيب للناس، غير أنه من الناحية الاصطلاحية والعملية لا يزال يثير كثيرا من الاختلاف والجدل، بحيث لا يوجد تعريف دولي للإرهاب يلقى الإجماع الدولي.

فالإرهاب يعتبر نشاطاً موجهاً وعنفاً ومنظّماً يهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية بالأساس، وذلك من خلال زعزعت استقرار السلطة السياسية وإسقاطها أو إجبارها على تغيير مواقفها وسياساتها تجاه قضايا معينة، وهو فاعل مهم في الصراع السياسي ومُهدد حقيقي للأمن المجتمعي، له قدرة كبيرة على الإخلال بنظام النسق الاجتماعي، واستقرار الهيكل المؤسساتي والبناء الاقتصادي للدولة، فقد اعتبره البعض بديلا للحروب التقليدية. وأصبح الإرهاب في العقود الثلاثة الأخيرة يتجاوز قدرات وحدود الدولة، بحيث أصبح لا يمكن بأي حال الفصل بين الإرهاب الدولي والإرهاب المحلي، لأن الحواجز الجغرافية والسياسية للدول لم تعد تشكل عنصرا حاسما في هذا الإطار.[4]

يرى البعض بأن الإرهاب يقصد به إخافة السلطات أو الهيئات أو الأفراد أو تعريضهم للهلاك بغضّ النظر عن الدافع السياسي، في حين يعتبره آخرون بأنه: "فعل

إجرامي يبلغ من العنف حدًا يترتب عليه إشاعة الاضطراب والفوضى بين الأفراد والسلطات، وينطوي عليه إخلال بالنظام العام مما يهدد كيان الدولة، ويخلّ بوظائفها السياسية بغرض الحصول على مصالح تتعارض مع أهداف السلطات".[5] ويعرفه سكميد "schmid's" بأنه طريقة لإثارة البلبلة والاضطراب عن طريق العنف، المستخدم بواسطة فرد أو جماعة أو دولة، ويكون هذا العنف لأسباب سياسية أو خاصة، فالضحايا هم الأهداف المباشرة للعنف، ولكنهم ليسوا الأهداف الرئيسية، ويكون هؤلاء الضحايا مختارين بشكل عشوائي من السكان، وهذا يحمل رسالة معينة، فالعنف والتهديد والتخويف ما هما إلاّ وسيلة لاتصال المنظمات الإرهابية بالإعلام، والضحايا هنا هم الجمهور الذين تحولوا إلى أهداف، ولكنهم في الحقيقة وسيلة وليس غاية.[6] ويعني أيضا كل عمل يستخدم العنف والقوّة ضد المدنيين بكل الوسائل والأسلحة العنيفة من أجل إفزاعهم والإضرار بسلامتهم وأمنهم والإخلال باستقرار مؤسسات الدولة وإضعافها، ويستهدف غالبا المناطق المدنية المكتظة بالسكان من خلال التفجيرات والاغتيالات والعمليات الانتحارية وغيرها.

## 2- إشكالات نظرية في التوحيد المفاهيمي لظاهرة الإرهاب

هناك العديد من الإشكالات النظرية التي تطبع مفهوم الإرهاب، وهي تبرر تعدد التعاريف وفي أحيان أخرى تناقضها وأهم هذه الإشكالات:

- إشكالية غياب نظرية علمية متكاملة تصنف وتفسر ظاهرة الإرهاب.
- إشكالية منهجية مرتبطة بعدم توظيف مناهج علمية دقيقة (المنهج الكيفي، المنهج النقدي ...).[7]
- إشكالية ديناميكية مرتبطة بالتطور السريع للظاهرة إضافة إلى اختلاف أنماطها ودوافعها.[8]
- الغموض والتناقض القانوني في التعامل مع الظاهرة إضافة إلى ضعف التشريعات وعدم تطورها وفق تطور الظاهرة السريع.
- الطابع السوسيولوجي للظاهرة ( معقدة جدا لارتباطها بالمجتمع).
- التوظيف الدولي للإرهاب (توظيفه من طرف الدول في الصراع الدولي لتحقيق المصالح).
- تعدد صور الجرائم الإرهابية وتداخلها مع أنواع الجرائم الأخرى.

- غياب الموضوعية في تحليل الظاهرة (مرتبطة بالمنطلقات الفكرية والإيديولوجية) أقرب إلى الذاتية منها إلى الموضوعية.
- قوة الهيئة المعتمدة للتعريف (عدم تبني المنظمات الدولية لتعريفات موحدة وإلزام الدول بها).

## 3-إشكالية توحيد تعريف الإرهاب دوليا

رغم قدم ظهور الإرهاب إلا أنه لم يحضا بتعريف جامع شامل ينال القبول والتوافق، ويمكن أن تتبناه الأمم المتحدة ويرضى عليه كل أعضاء المجتمع الدولي، وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وتمييزه عن بقية الجرائم، وكذا تمييزه عن الأعمال المشروعة المتعلقة بالنضال من أجل التحرر والدفاع ضد العدوان الخارجي، خاصة في ظل وجود تعريفات خطيرة ومتعارضة تعمق من مشكلة الإرهاب وتعقد سياسات محاربته، غير أن كل جهودها لم تتوج بالنجاح. وفي هذا الإطار لقي اقتراح أليكس شميد Alex Schmid عام 2004 اهتمام عالمي، خاصة بعد استشهاد المحكمة العليا الهندية به، حيث جاء في مضمونه: "إذا كان جوهر جرائم الحرب هو الهجمات المتعددة ضد المدنيين وأخذ الرهائن وقتل السجناء، فهو يمتد أيضا لوقت السلم، وهو ما يجعلنا ببساطة نعرف أعمال الإرهاب بأنها مكافئة لجرائم الحرب في زمن السلم".[9] غير أن هذا المفهوم يثر إشكالا آخر في كيفية توصيف والتعامل مع الأعمال من هذا الشكل في حالات الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات (مثلما حدث في ثورات الربيع العربي)، هل تصنف هذه الفترات بوقت الحرب أم السلم فهي بين ذالك وذاك.

وفي هذا الإطار أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن فعالية مكافحة الإرهاب غير ممكنة دون تعزيزها بتعريف للإرهاب الدولي متفق عليه دوليا، ترتب عن جهودها القرار رقم 42/159 عام 1987 الذي أقر إسناد هذه المهمة للجنة القانونية (السادسة) التابعة للأمم المتحدة من أجل صياغة اتفاقيات دولية لحل هذه الإشكالية، غير أنها فشلت في ذلك لتنشأ الجمعية العامة من جديد عام 1996 لجنة أخرى متخصصة لوضع إطار شامل للتعامل مع الإرهاب الدولي، غير أنها أيضا لم تنجز تعريف متفق عليه بل اكتفت بتقديم الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والتي حددت الإرهاب على أنه: "أي عمل يسبب وفاة أو إصابة بدنية خطيرة لمدني أو أي شخص آخر لا يشارك بنشاط في الأعمال

العدائية في حالة نزاع مسلح، أو إلحاق ضرر جسيم بمنشأة حكومية أو نظام نقل عام أو نظام اتصالات أو بنية تحتية لمرفق عام، ويكون الغرض من هذا العمل تخويف السكان أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه".[10] وصادقت على هذه المعاهدة 129 دولة، ليعتبر هذا أهم تعريف تم تقديمه من طرف الأمم المتحدة لاقى قبول واسع في المجتمع الدولي، غير أن منظمة المؤتمر الإسلامي عارضت هذا التعريف واعتبرته غير كامل، فطرحت من خلال دولة ماليزيا اقتراحا يكون بموجبه إدخال استثناء لهذا التعريف المطروح من طرف الأمم المتحدة، بحيث تضاف له عبارة: "لا يعتبر كفاح الشعوب، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال والعدوان الأجنبي والاستعمار والهيمنة الهادف إلى التحرر وتقرير المصير وفق مبادئ القانون الدولي جريمة إرهابية".[11] وهذا ما قوبل برفض كامل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبرته محاولة استثناء لنشاط المقاومة الفلسطينية الموجه ضد إسرائيل من مفهوم الإرهاب، وكذا أعمال المقاومة في كشمير ضد الحكومة الهندية، وبالمقابل اعتبار السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بأنها أعمال استعمارية إرهابية، وهذا ما أدى إلى تجميد كل الجهود الدولية في توحيد تعريف الإرهاب والتوافق حول سياسات محاربته إلى يومنا هذا

## ثانيا: إنتاج الإرهاب في السياسة الدولية

في ظل تنامي خطر التهديدات الإرهابية وتزايد عدد التنظيمات والجماعات الإرهابية في السنوات الأخيرة، طرحت مسألة أسباب وعوامل ظهورها بشكل مكثف وخاصة في المناطق الإستراتيجية والغنية بموارد الطاقة، وكذا تحديد الفواعل الإرهابية من غيرها، فقد أصبح تحديد الكيانات الإرهابية يتداخل بين الفواعل الحكومية (الدول) والفواعل غير الحكومية (الجماعات والتنظيمات).

### 1- تحديد الكيانات الإرهابية

في العقود الأخيرة ارتسمت صورة نمطية للفواعل الإرهابية ترتبط أساسا بجماعات وتنظيمات لها ارتباطات بالدين الإسلامي، وساهم في نشر وتثبيت هذه الصورة في الأذهان على مستوى عالمي وحتى في العالم العربي والإسلامي، مجموعة من العوامل لعل أبرزها دور وتأثير وسائل الإعلام العالمية والخطابات السياسية الغربية، خاصة في ظل ضعف دور الإعلام في الدول العربية والإسلامية وضعف الإنتاج الفكري المدافع عن الإسلام، فقد أضحى المفهوم المهيمن في السياسة الدولة هو ثنائية الإرهاب والإسلام

وتلازمهما، فالكيانات الإرهابية وفق هذا الطرح تنحصر في: طالبان، تنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جبهة النصرة، القاعدة في بلاد المغرب العربي وشمال إفريقيا وغيرها. وقد أحصى حلف الناتو في هذا الإطار سنة 2005 عدد الجماعات والتنظيمات الإرهابية بـ 388 جماعة وتنظيم إرهابي في العالم، منها من هي في حالة نشاط وأخرى في حالة تأسيس.[12] غير أن الإحصائيات متضاربة لعدم وجود اتفاق دولي حول تعريف الجماعات الإرهابية، كما أنه لا يمكن الفصل بصفة حاسمة بين الجماعات والتنظيمات الإرهابية وغيرها من حركات المقاومة والدفاع الشرعي ضد العدوان الأجنبي، فهناك العديد من الإشكالات النظرية والاعتبارات السياسية والإيديولوجية التي تقف عائقا أمام ذلك، وهو ما يعتبر في النهاية عائقا في إحصائها أو وضع سياسات دولية مشتركة لمحاربتها.

معظم الباحثين في مجال الإرهاب يركزون على الإرهاب الموجه ضد الدولة أو الإرهاب المناهض للدولة، وهو الذي تمارسه الجماعات والتنظيمات الإرهابية سالفة الذكر، وذلك رغم إدراكهم الكامل بحقيقة الإرهاب الذي تمارسه الدول والحكومات أيضا، فهناك حقيقة يجب عدم تجاهلها بأن الرعب والإرهاب الناتج عن السلوكيات غير الشرعية للدولة توصف أيضا بالعمل الإرهابي.[13] كما أن التدخل العسكري في دول ذات سيادة وما ينعكس عنه من جرائم وانتهاكات لا يقل خطورة عن الإرهاب بل هو الإرهاب نفسه، حتى وان كان ذلك بدواعي حماية الديمقراطية أو حقوق الإنسان، وهذا ما أكده مضمون تقرير هيومان رايتس ووتش بعنوان –الانتهازية في مواجهة المأساة- وتحت عنوان فرعي مسمى: القمع باسم مكافحة الإرهاب، حيث عبر هذا التقرير عن رفض عدد كبير من الدول الاستغلال الأمريكي لأحداث 11 سبتمبر 2001 لتبرير انتهاكاتها ضد حقوق الإنسان.[14] هذه الانتهاكات كانت لا تقل خطورة عن الأعمال الإرهابية في نتائجها على الدول التي تدخلت فيها كالعراق وأفغانستان، فلا يمكن تبرير محاربة الإرهاب بإرهاب موازي، فقد تم تغذية واستغلال الإسلاموفوبيا بشكل يعزز ويبرر السياسة الأمريكية في الحرب على الإرهاب.

السياسات الإسرائيلية بدورها تعبر عن توظيف الإرهاب لدعم الاستيطان ومحاربة المقاومة الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد مارس الكيان الإسرائيلي كل أنواع الترهيب ضد الفلسطينيين منذ سنة 1948، حيث كان لسياسة الإرهاب دور كبير في محاربة المقاومة الفلسطينية ودعم سياسة توسع المستوطنات الإسرائيلية، فقد قوبلت

الانتفاضات الفلسطينية الرافضة لسياسة الاستيطان بقوة السلاح (انتفاضة أطفال الحجارة سنة 1987، انتفاضة الأقصى سنة 2000)، كما قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ العديد من المجازر الإرهابية ضد الفلسطينيين العزل (مذبحة دير ياسين سنة 1948، مذبحة خان يونس سنة 1956، مذبحة الحرم الإبراهيمي سنة 1994، مجازر صبرا وشتيلا سنة 1982 وغيرها)، فكل هذه السياسات الإسرائيلية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان توصف بالجرائم الإرهابية، ومنه فأن الدول أيضا تعتبر كيانات إرهابية على غرار التنظيمات والجماعات الإرهابية

## 2- علاقة الإرهاب بالسياسة الدولية

يرى البعض بأن العمل الإرهابي يكتسي طابع سياسي محض ويأخذ سمة دولية في الغالب، فخلال السنوات الأخيرة أصبحت خطابات الغرب تجمع دائما بين الإرهاب الدولي والإسلام، على أساس أنه تهديد لأسس ومبادئ الحضارة الغربية، وذلك من خلال استهداف قيم اللبرالية والديمقراطية، المتجسدة في مبادئ الحياة الأمريكية كالتسامح والحريات وحماية حقوق الإنسان والاقتصاد اللبرالي العالمي وغيرها من قيم الحرية والحضارة الغربية.[15] وذلك دون النظر والإحساس بالجانب الآخر من العالم في قيمه وأحاسيسه ومعاناته، فالشعوب والدول الإسلامية المتهمة بالإرهاب، تعاني من التدخل في سيادتها ونهب ثرواتها واضطهاد شعوبها بدواعي محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ففي هذا الجانب أيضا تتبلور صورة نمطية مغايرة عن الإرهاب، تتضح في تلك السياسة الخارجية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، والتي تتدخل في المنطقة العربية بحجج واهية في تعدي واضح على القانون الدولي وانتهاك لسيادة الدول، وما يترتب عن ذلك من مآسي لشعوب هذه الدول، فقد تعطلت التنمية نتيجة ذلك وتفككت فيها المجتمعات والدول واندلعت فيها الصراعات العرقية والطائفية، وتم تهجير وتشريد عدد كبير من سكانها وحرمانهم من حقوقهم في الحياة الآمنة والمستقرة، في النهاية كانت تلك التدخلات العسكرية دائما سببا في مآسي إنسانية أكبر بكثير مما سببه الإرهاب نفسه، فسياسات محاربة إرهاب الجماعات والتنظيمات المسلحة بواسطة إرهاب الدولة أصبح سمة بارزة في السياسة الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفرضت على العالم منطق إما أن تكون مع الولايات المتحدة في حرب

عالمية ضد الإرهاب، وإما أن تكون مع الإرهاب وضد هذه الحرب، فقد فرضت مفهوم معين للإرهاب يتفق فقط مع توجهها في تنفيذ سياستها الخارجية المرتبطة بأمنها القومي، ومنه جعلت من الإرهاب وسياسة مكافحته محور السياسة الدولية. فقد كانت لهذه الحرب أهداف كبرى تتجاوز كونها حرب على جماعات وتنظيمات إرهابية، بداية من تثبيت تواجدها الدائم في منطقة وسط آسيا من خلال اجتياح أفغانستان، فحققت بذلك سيطرتها على منطقة غنية بالنفط وتتوسط قوى نووية تشكل خطرا على مصالحها الحيوية (روسيا، باكستان، الصين، الهند، وأقرب إلى كوريا الشمالية)، والأهم من ذالك محاصرة إيران التي تعتبرها دولة مارقة تشكل خطرا على أمنها القومي، وكذا تعظيم مصالحها في منطقة بحر قزوين الغنية بالطاقة، ثم السيطرة على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي التي تمتلك أكبر احتياطي نفط في العالم، من خلال اجتياح العراق خارج إطار الشرعية الدولية، خاصة وأن ذلك يمكنها أيضا من حماية إسرائيل الحليف الاستراتيجي والحامي لمصالحها في المنطقة، فقد اتضح جليا بأن سياسة محاربة الإرهاب الأمريكية لم تكن في جوهرها إلا وسيلة للسيطرة على مناطق من العالم مرتبطة بمصالحها الإستراتيجية، ولم يترتب عنها في النهاية سوى توسع أكبر لنشاط الإرهاب حول العالم وزيادة في خطورته وآثاره.

## 3- دور الدول في إنتاج الإرهاب

كان للدول دور كبير في إنتاج الإرهاب بمختلف أشكاله، سواء كان ذلك بطرق مباشرة أو بطرق غير مباشرة، في هذا الإطار قال الدكتور كورت فالدهايم ( Kurt Waldheim) الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة: "إن الدول الكبرى تتحمل القسط الأكبر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب التي تهز العالم ... إذا كانت هناك أعمال إرهابية تستحق العقاب، فإن هناك أعمالاً أخرى ترتبط بقضايا سياسية واجتماعية نابعة من المظالم التي تعاني منها بعض الشعوب المقهورة ... إذا كان لابد من القضاء على الإرهاب فإنه يتحتم التعرف إلى مسبباته أولاً وكل محاولة للعلاج تتجاهل الأسباب الجوهرية لن تكون ذات فائدة".[16] ويرجع ذلك أساسا إلى تواطؤ الدول الكبرى وتمييزها، سواء في تطبيق مبدأ التعاون الدولي والقيام بواجباتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، أو في إعاقة منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها في أداء مهامها، وذلك من خلال استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي.

إن عمليات الدعم التي قدمتها بعض الدول للجماعات والتنظيمات الإرهابية في إطار توظيفها كأدوات للصراع ضد دول أخرى، كانت لها آثاراً سلبية فيما بعد على الأمن والاستقرار الدوليين، وذلك على غرار ما حدث في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بتمويل وتدريب المقاتلين الأفغان لمواجهة المد الشيوعي في حربها الإيديولوجية ضد الاتحاد السوفيتي (سابقا)، من خلال تدريب تلك الجماعات من طرف رجال الاستخبارات الأمريكيين (سي.أي.إي) وذلك باعتراف وزير الاستخبارات البريطاني، الذي ذكر بأن القاعدة وأسامة ابن لادن هو وليد الاستخبارات الأمريكية وبتمويل من السعودية، وهو ما مكّن هذه الجماعات في الأخير من اكتساب خبرات تقنيّة عاليّة في استعمال مختلف الأسلحة، وتطبيق بعض الخطط العسكرية ميدانيا في الهجوم والدفاع، وقد كانت هذه الجماعات النواة الأولى للتنظيمات الإرهابية التي ظهرت فيما بعد (طالبان)، ومع انضمام تلك الجماعات تحت لواء القاعدة، وظهور خلايا وتنظيمات تابعة لها في العديد من الدول، كان ذلك سببًا في انتقال هذه الخبرات إلى هذه الجماعات الفرعية، كما قدمت الولايات المتحدة أيضا دعما علني لجماعة ساركات ضد نظام سوكارنو في اندونيسيا، وكذلك دعمت الجماعات الإسلامية في باكستان ضد نظام ذو الفقار علي بوتو.[17] كما ساهمت عوامل أخرى متنوعة في ظهور الإرهاب وانتشاره خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكل هذه العوامل مرتبطة بفشل الدول في تحمل مسؤولياتها والتزاماتها، ومن أهمها:

- انتشار السوق السوداء للسلاح، فهناك العديد من المناطق في العالم تعرف انتشار كبيرا لتجارة الأسلحة (رواندا، إثيوبيا، الكونغو ،ليبيا، أفغانستان).
- السياسة الدولية الجائرة وانتشار سياسات الاستغلال والهيمنة التي ولدت أوضاع اجتماعية واقتصادية معقدة في الدول الفقيرة.
- مشاكل التنمية فظهور الإرهاب مرتبط بتدني المستوى التعليمي والثقافي والصحي ومختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- الإسهامات الفكرية والدعائية الغربية، خاصة المؤلفات التي ظهرت بعد أحداث 11 سبتمبر، مثل أطروحة صراع الحضارات، حيث غذت التطرف والعنصرية لدى المسيحيين والمسلمين على حد سواء.

## ثالثا: تمويل وتوظيف الإرهاب في السياسة الدولية

أصبح الإرهاب في عالم اليوم فاعل أساسي من فواعل السياسة الدولية، ويعود ذلك بالأساس إلى انحراف سياسات بعض الدول الكبرى، حيث أصبحت متورطة بطرق مباشرة وغير مباشرة في تمويل وتوظف الإرهاب في صراعها مع القوى الأخرى من أجل حماية مصالحها وتنميتها.

### 1- التمويل الدولي للإرهاب

هناك انحياز واضح في هذا الشأن نلمسه في الدراسات الغربية في محاولة ربط تمويل الإرهاب بالجماعات والتنظيمات ذات الطابع الإسلامي، وذلك مقابل إغفال دور أجهزة المخابرات الغربية في تمويل الإرهاب بطرق سرية، وكذا من خلال دفع الفدية للإرهابيين مقابل تحرير الرهائن الأوربيين والأمريكيين، حيث تعد هذه الجنسيات مفضلة للاختطاف من طرف الجماعات الإرهابية لما لها من عائدات مالية ضخمة عن طريق الفدية، وهي تعد من أهم وسائل تمويل الإرهاب في العقود الأخيرة، ويمكن تلخيص وسائل تمويل الإرهاب حاليا في النقاط التالية:

أ- **التحويلات المالية**: يتم التمويل خاصة على أراضي الدول الأوروبية بواسطة الشتات من المتعصبين للفكر والثقافة الغربية من المهاجرين وبطرق احتيالية، على سبيل المثال يحول الصوماليين إلى أقاربهم سنويا حوالي 1.3 مليار دولار، فهناك أدلة أن حركة الشباب استغلت نظام التحويلات للاستفادة من جزء مهم من هذه الأموال.[18] كما ساهم بعض الأشخاص المالكين لشركات تنشط في بيع السيارات المستعملة في اسبانيا وألمانيا ودول أوربية أخرى في تمويل جماعات في اليمن وباكستان، وكذا من عائدات تجارة السجائر وتهريبها وغسيل الأموال بالولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية (الإطاحة بشبكة كبيرة سنة 2002)[19] إضافة إلى بعض المنظمات التي تنشط في جانب الإغاثة والمساعدات الإنسانية كمنظمة الوفاء الإنسانية،ـ حيث عثرت الشرطة الأفغانية في إحدى مكاتب هذه المنظمة في كابول على معمل متفجرات، وتم اكتشاف أن هذه المنظمة كانت لها علاقة مباشرة بتنظيم القاعدة، مثلها مثل عدة جمعيات خيرية أخرى (منظمة الرحمة) التي كشفت تحريات محاكمتها أنها كانت تهرب الأسلحة من الصومال إلى كينيا ومن بينها الأسلحة التي نفذت بها تفجيرات نيروبي عن طريق عبد الله محمد.[20]

ب- **التمويل السري**: يتم بواسطة أجهزة المخابرات التابعة للدول خاصة منها الدول الكبرى، وللأسف فهذه العمليات تتم بطريقة سرية جدا لذا لا تتوفر معلومات وإحصائيات كافية عنها، غير أن المؤشرات كثيرة عن وجود هذا النوع من التمويل في إطار توظيف الدول للجماعات الإرهابية في إطار الحرب بالوكالة أو إثارة النزاعات في مناطق محددة من أجل التدخل فيها عسكريا للسيطرة على المناطق الإستراتيجية خاصة مصادر الطاقة (النفط). وقد أشارت بعض المصادر إلى أن هناك مجموعة من الدول تتكفل بدفع رواتب 22 ألف مقاتل لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي قطر بـ 120 مليون دولار والسعودية بـ 50 مليون دولار، والإمارات العربية بـ 35 مليون دولار.[21] (ودول أخرى بنسب أقل)

ت- **دفع الفدية والسرقات**: يعد دفع الفدية وسيلة مهمة لحصول الجماعات الإرهابية على مبالغ ضخمة لتمويل نشاطها، وتعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي انتشرت فيها ظاهرة اختطاف الرعايا والسائحين الأوربيين والأمريكيين من أجل طلب الفدية مقابل إطلاق سراحهم. كما تلجأ العديد من التنظيمات الإرهابية إلى السرقات المختلفة، سواء سرقة المواطنين في المناطق النائية أو سرقة البنوك والمصارف، فقد قام مثلا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بسرقة مبلغ ضخم قدر ب 500 مليون دولار من بنك الموصل في العراق.[22] كما حصل نفس التنظيم سنة 2017 على مبلغ 40 مليون جنيه إسترليني مقابل تحرير رهائن أوربيين كان قد اختطفهم سابقا.[23]

ث- **غسيل الأموال**: تعتبر البنوك وسيلة مهمة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (عن قصد أو عن غير قصد)، في هذا الإطار تعمل لجنة بازل للإشراف المصرفي بإصدار المبادئ التوجيهية لوصف كيفية إدراج البنوك لغسيل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (FT)، وتقوم بتعزيز تنفيذ سياسات وإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة، حيث نشرت نسخة المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال النهائية في سبتمبر 2012 (معايير FATF).[24] ويعتقد أيضا لورتا نابليوني (LorttaNapoleoni) الخبير في الشؤون المالية للإرهابيين أن أهم وأكبر مصدر لثروة الإرهابيين هو تجارة المخدرات، وتشير تقارير على أن المصدر الأكبر لتمويل طالبان والقاعدة هو تجارة الحشيش من أراضي أفغانستان.[25]

## 2- توظيف الإرهاب في الصراع الدولي

توظيف الإرهاب في الصراع الدولي صار سمة أساسية من سمات السياسة الدولية، فقد كان الإرهاب جزءا مهما من وسائل الصراع بين المعسكرين الغربي والشيوعي خلال الحرب الباردة، حيث عرف هذا النمط من الصراع بتسمية الحرب بالوكالة، فالتنظيمات الإرهابية الفوضوية والماركسية حظي معظمها بدعم مباشر من موسكو و بعض الدول الاشتراكية، من أجل القيام بنشاطات إرهابية لنشر الفوضى في الدول الغربية، وفي نفس الوقت قامت الدول الغربية أيضا بمساعدة وتجنيد العديد من التنظيمات الإرهابية ضد الشيوعية، وقد تكون الجماعات الإسلامية في أفغانستان أبرزها. فكثيرا ما أدت النزاعات بين دولتين إلى تبادل الإرهاب بينهما بشكل سري أو مكشوف، واستخدامها للإرهابيين كوسيلة لحرب مصغرة أو بديلة عن الحرب المباشرة التي أضحت مكلفة جدا، كما تلجأ بعض الدول إلى إثارة الفتن الطائفية وتشجيع أو تنظيم وتمويل قوات مسلحة غير نظامية أو مرتزقة، للإغارة على إقليم دولة ما وارتكاب أفعال إرهابية وتخريبية فيها، وفي نفس الإطار أخذت دول أخرى من الإرهاب ستارا وذريعة لتحقيق مصالحها القومية، مما جعلها حجر عثرة في جهود مواجهة الإرهاب أو جهود وضع تعريف متفق له، حيث يقول الدكتور عبد الغني عمار: "حين يتحول شعار مكافحة الإرهاب إلى أيديولوجيات يصبح تعريف الإرهاب محاولة عبثية، بل يصبح بحدّ ذاته انعكاسا لتوازنات القوى السياسية على المسرح العالمي، وليس محصلة تحليلية لقراءة هادئة للعناصر المولدة للعنف السياسي، والعنف المضاد بشكل عام. عندما يتحول شعار مكافحة الإرهاب إلى أيديولوجيات فلا بد من عدو ولو مفترض، تبدأ في اللحظة ذاتها حرب مفتوحة ضدّه، وهو اليوم يتمثل في محور الشر بحسب تعبير الإدارة الأمريكية".[26] إن نشر الإرهاب والفوضى صار آلية رئيسية في السياسة الدولية، ولعل أبرز صورها تتجلى في سياسات الغرب الهادفة إلى تغيير خريطة العالم، حيث ساهمت بشكل واضح في إذكاء الصراعات الطائفية ونشر الإرهاب والفوضى في العديد من المناطق، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط نموذج لذلك، فقد عملت على إيصال المنطقة إلى وضع أمني وسياسي واجتماعي

واقتصادي معقد، بغرض إعادة تشكيلها ووضع ترتيبات جديدة تتلاءم وأهدافها المستقبلية، وذلك في إطار تنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة.

بفضل هذه السياسات الغربية في توظيف الإرهاب في الصراع الدولي خاصة في المنطقة العربية، أصبح اليوم من الصعب إعادة الاستقرار لهذه المنطقة وبعث سياسات التنمية من جديد، إلا من خلال تقسيم هذه الدول إلى دويلات صغيرة وفق منطق عرقي وطائفي، فقد أصبحت الجماعات والتنظيمات الإرهابية تسيطر وتتحكم في مصير شعوب هذه المنطقة بدعم مباشر وغير مباشر من دول كبرى، فقد أصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قوة في شمال إفريقيا منذ تنفيذ عملية الهجوم على الدبلوماسيين الأمريكيين في بنغازي- ليبيا، وقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنز بتاريخ 2012/11/09.[27] وفي هذا الإطار جاء مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2016 مؤكدا على أن دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر) هي من أكبر المناطق في العالم التي يتزايد فيها النشاط الإرهابي، حيث سجلت سنة 2015 – 947 حادثة إرهابية (كان أبرزها اعتداء سوسة في تونس 39 قتيل و36 جريح)، خلفت في مجملها وفاة 1198 شخص، و 1603 مصاب، و264 عملية تخريب مادي، وهذا ما أثر على الوضع الأمني والاستقرار السياسي لهذه الدول، وأثرت حتى على السياحة التي تقدر عائداتها ب71 مليار دولار سنويا على هذه الدول.[28] كما أصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قوة أخرى في منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبح يسيطر على حقول النفط في سوريا والعراق، ويقوم بتهريبها وبيعها، حيث قدرت صحيفة الغارديان (The Guardian) البريطانية ثروة هذا التنظيم بنحو ملياري دولار.[29] وتتورط دول أخرى في شراء هذا النفط المهرب عبر الحدود، فقد أثبتت مصادر روسية أن تركيا هي من تشتري هذا النفط من داعش مقابل حوالي ثلاثة ملايين دولار يوميا، وهذا ما أكدته أيضا صحيفة بيلد (Bild Zeitung) الألمانية، وهو ما يجعل من التنظيم يكسب حوالي 800 مليون دولار سنويا.[30] وأصبح بهذه القوة والحرية في التنقل في المنطقة بفضل الحماية والدعم الأمريكي. ومنه أصبحت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة ساحة للصراع الدولي بواسطة الجماعات والتنظيمات الإرهابية المدعومة من قوى أجنبية.

**الخاتمة:**

ساهمت الدول بشكل واضح ومباشر في إنتاج الإرهاب من خلال دعم بعض التنظيمات المتطرفة وتمويلها بالسلاح والأموال، لتجعل منها كيانات أكثر تأثيرا وقوة بما شكل تهديد للأمن الإقليمي والدولي، وأنتج مناطق التوتر والصراع الدائم التي تشكل اليوم مناطق غير آمنة تتصارع فيها جيوش الدول الكبرى من جهة والجماعات والتنظيمات الإرهابية من جهة ثانية، كما ساهمت الدول الكبرى أيضا في إنتاج الإرهاب بطرق غير مباشرة، وذلك من خلال عدم تحملها لمسؤولياتها والتزاماتها الدولية المتعلقة بالتنمية، وكذا تدخلها في سيادة الدول وما ترتب عن ذلك من فوضى وصراع اجتماعي وعدم استقرار سياسي خاصة التدخلات الأمريكية خارج الشرعية الدولية، أما سياسة توظيف الإرهاب في الصراع الدولي فقد كانت أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة في سياسات الدول الكبرى، حيث اتضح توظيف الإرهاب بشكل مكثف من أجل السيطرة على المناطق الإستراتيجية الغنية بالطاقة، وذلك إضافة إلى الإرهاب الذي مارسته الدول نفسها في كثير من الأحيان في مناطق الصراع، فقد أصبحت الدول الكبرى تتحرك خارج الشرعية الدولية مما جعل سياساتها تنحرف عن طابعها السلمي وتتداخل مع النشاطات الإرهابية، وهذا ما جعل سياسات الدول الكبرى في هذه الفترة جزء من الإرهاب الذي يعيشه العالم، فالسبيل الوحيد اليوم للقضاء على الإرهاب هو تصحيح سياسات الدول الكبرى بما يتوافق مع القانون الدولي والشرعية الدولية، وينهي بذلك إشكالية إنتاج وتمويل وتوظيف الإرهاب من طرف الدول.

**الهوامش:**

[1] بن علي العميريني عبد العزيز، مفهوم الإرهاب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الجزء 01، ط1، مكتبة عبد العزيز العامة، الرياض، 2007، ص ص 67-68.

[2] غريب حكيم، السياسة الدولية والقانون الدولي– مكافحة الإرهاب الجوي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص ص 61-63.

[3] بن علي العميريني عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 101-104.

[4] شريف حسين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص 127.

[5] مراد عبد الفتاح، موسوعة شرح الإرهاب، البهاء للبرمجيات والنشر الإلكتروني، الإسكندرية، د.س.ن، ص 36.

[6] Tuman S. Joseph, Communicating Terror ( the Rhetorical Dimonsions of Terrorism ), SAG Publications, San Francisco, p 13.

[7] بن علي العميريني عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 151، 152.

[8] احمد خميس بسيوني هبة الله، الإرهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 65.

[9] Scharf Michael, Defining Terrorism as The Peacetime Equivalent of War Crimes: Problems and Prospects, Journal of International Law, Case Western Reserve, Volume 36, Issue 02, 2004, P P 359,360.

[10] Ibid, p 360.

[11] Ibid, p 361.

[12] غريب حكيم، مرجع سابق، ص 94.

[13] Stohl Michael, National Interests and State Terrorism in International Affairs, Research Article at : https://doi.org/10.1177/003231878403600104 , (29/11/2020).

[14] محمود سليمان النجار وئام، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001-2008)، شهادة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة، 2012، ص 127.

[15] Benjamin Daniel, Strategic Countrterrorism, Vol 07, Policy Paper Brookings Foriegn Policy, 2008, p 01.

[16] يوسف التل أحمد، الارهاب في العالمين العربي والغربي، ط1، د.د.ن، عمان، 1998، ص 18.

[17] صدر الحسيني سيد رضا، داعش النشأة والبنية والأهداف، ترجمة: أيهم علي حسون ومحمد عبد اللطيف علي، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018، ص ص 148، 149.

[18] Normark Magnus, Magnus Ranstorp, Understanding Terrorist Finance Modus Operandi and National CTF-Regimes, Swedish Defence University, 2015, p 06.

[19] Levitt Matthew, The Political Economy Of Middle East Terrorism, Middle East Review of International Affairs, Vol. 06, No. 04, December 2002, p p 52-54.

[20] Ibid, p p 54-60.

[21] صدر الحسيني سيد رضا، مرجع سابق، ص 117.

[22] نفس المرجع، ص 107.

[23] نفس المرجع، ص 110.

[24] Sound Guidelines, Management of Risks Related to Money laundering and Financing of Terrorism, at-https://www.bis.org/bcbs/publ/d405.pdf , (08/11/2020)

[25] صدر الحسيني سيد رضا، مرجع سابق، ص 106.

[26] غريب حكيم، مرجع سابق، ص ص 121- 126.

[27] Christopher Chivvis, Andrew Liepman, Al Qaeda in the Islamic Maghreb Evolution and The U.S. Policy Response, RAND Coorporation 2013, www.rand.org (25/11/2020)

[28] Florentina Stefania, The Impact of the Terrorism on North African Tourism, De Gruyter Open- Proceedings of the 11 International Conference on Business Excellence, 08/09/2017.

[29] صدر الحسيني سيد رضا، مرجع سابق، ص ص 107- 109.

[30] نفس المرجع، ص ص 112- 115.